المبحث الثالث

فى الأسس العامة لتحليل الجملة عند العرب

فى الأسس العامة لتحليل الجملة عند العرب(*)

تقديم:

يتم اكتشاف اللغة بالبحث الذى يشمل الكلام الشفاهى والكتابى. وهو حين يكون رصينًا مؤسسًا يمكّن من الوقوف على نظامها الذى يتصّرف من خلاله ناطقها أو كاتبها؛ فقد أدرك القدامى أن اللغة بناء محكم وعلى هذا شبّهها الخليل ابن أحمد الفراهيدى (ت ١٧٠ هـ) حين تكلّم عن التعليل "بدار محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام" [١] وذاك النظام اللغوى الذى يرام كشفه نظام تمتلكه الجماعة وهو ما يفسّره قوله كذلك: "نطقت العرب على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام فى عقولها علله"[٢]، والقدامى أدركوا أن تعليلاتهم أو تأويلاتهم اجتهاد؛ ولا شك فى أن مثل هذا التصور يظهر إدراكهم للمسافة المعرفية التى تفصل بين الدارس وموضوعه [٣]. غير أن تأويلاتهم وتعليلاتهم تمثل فى الحقيقة تمهيدا لتصنيف الظواهر اللغوية لكشف أسرارها ومعرفة حكمة واضعيها. فأنت تلاحظ لهم ههنا غائية لا نرى لها أى تبرير سوى القول: إنها غائية [٤] لا تنفك عن ذاك المحيط الثقافى العربى الإسلامى الذى بنوا فيه رؤيتهم للعالم على أساس غائى بوصفه عالماً مخلوقًا محدثًا لعلة وغاية لا يدّخر الإنسان أى جهد لكشفه ومعرفته على هذا الأساس ليعرف وظيفته ودوره فيه. لذا لم يكن هؤلاء القدامى الذين قاموا بإعراب الكلام أو

(*) نشرت هذه الدراسة فى مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية [التواصل]،محكمة- تصدرها جامعة عنابة، الجزائر، العدد٠٨ - جوان٢٠٠١م،ص١١٦.

تحليله ليتوقفوا عند الخاصيات الخارجية الشكلية للظواهر اللغوية كما ألحّ عليه "الوصفيون" أو دعاة المنهج الوصفى[٥] وإنما حرصوا على التعليل [٦] ليظفروا بالحكمة والغاية من وراء إعرابهم أو تحليلهم.

ونحن لا نقصد بالإعراب ما يلحق أواخر الكلمات من تغيير بسبب العوامل المختلفة التى تدخل عليها فى اللفظ أو فى التقدير، ولسنا نقصد أيضًا ما يقتضيه العامل من حركة أو حرف أو سكون [٧]، وإنما أردنا تحليل الكلام تحليلاً لغويًّا غايتنا فيه إبراز وظيفة الكلمة ونوعها فى الجملة وما فيها من مركبات وعلاماتها الوظيفية لإبراز الأبواب النحوية التى يشدها نسيج من العلاقات بين عناصر الجملة أو الكلام التى هى موصلة للمعنى.

وقد حرصنا على تناول البحث فى إطار عام لتحليل الجملة العربية انطلاقًا من العناصر:

١- الخطوط العامة لتحليل الجملة العربية.

٢- المحصلة.

٣- الهوامش والتوضيحات.

١ - الخطوط العامة لتحليل الجملة العربية

بنى النحويون العرب تحليلهم للجملة على أسس عامة يمكننا تحديدها كالتالى: [٨]

أ-التعويل على المعنى.

ب-الربط بين المعنى الصحيح وصحة الشكل.

ج-مراعاة الضغوط الممارسة على تحديد ظهور الكلمات متجاورة.

د-تقدير الأصل فى التركيب.

أ - التعويل على المعنى:

لم يقف النحويون العرب عند حدود الشكل وإنما عوّلوا فى تحليلهم على المعنى يدل على هذا تعريفهم الجملة التى لا يفرق بعضهم بينها وبين الكلام إذ قال ابن

جنى (ت ٣٩٢ هـ): " أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذى يسميه النحويون الجمل نحو: زيد أخوك وقام محمد، وضرب سعيد، وفى الدار أبوك، وصه، ومه، ورويد، وحاء وعاء فى الأصوات وحسّ ولبّ وأفّ وآه. فكل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام "[٩]، ولكنّ المقصود بالمعنى فى الدرس اللغوى الحديث، إنما هو المعنى المعجمى [١٠] للكلمة والمعنى الاجتماعى (أو معنى المقام) والمعنى الوظيفى (أو التحليلى للجملة).

لقد بنوا إعرابهم [١١] أو تحليلهم للجملة منذ البدء على المعنى وهو ما نصّ عليه ابن هشام الأنصارى فى الباب الخامس من كتابه حين ذكر الجهات التى يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها فقال فى الجهة الأولى التى يراعى المعرب فيها خطأ الشكل أو ما يقتضيه ظاهرة الصناعة دون مراعاة للمعنى: "وأول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفردًا أو مركبًا ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنها من المتشابه الذى استأثر الله تعالى بعلمه " [١٢].

وهذا معناه أن المعرب ملزم عند النحويين بما قصده الدرس اللغوى الحديث فى تلك العناصر المتمثلة فى المعنى المعجمى، والمعنى الاجتماعى، والمعنى الوظيفى، إذ لا بد من أن يدرك المعنى المعجمى والمعنى الاجتماعى (أو معنى المقام) الذى يسميه أصحاب علم المعانى مقتضى الحال أو ظاهر الحال ويطلق عليه بعضهم المناسبة القولية [١٣] فلا مناص من أن يعرف هذين المعنيين اللذين يتحدد بهما المعنى الوظيفى الذى يتضمن بالتحديد" وظيفة الصوت، فوظيفة الحرف والمقطع والموقع والنبر والكمية والتنغيم، فوظيفة [المورفيم] والصيغة، فوظيفة الباب من أبواب النحو"[١٤] أى أن المعنى الذى يدرسه علم النحو يشتمل: الأصوات وعلم التشكيل الذى هو باب الموقعية [١٥] لكثرة السلوك الموقعى للكلمات فى النحو وله تحكم كبير فى الإعراب، وعلم الصرف، والنحو [١٦].

ولا ريب ههنا فى أن علاقات الكلمات بعضها ببعض فى الجمل والعبارات لا

تتوفر على معنى إلا فى إطار تماسك سياقى يتحقق فيه ترابط بين الكلمات من حيث الوظيفة التى يؤديها كل جزء من أجزاء الكلمات بالنسبة للأخرى فى الكلام كالفاعل بالنسبة للفعل وكوظيفة المبتدأ بالنسبة للخبر أو العكس، وكوظيفة الصفة أو الموصوف وغيرها، فلا يتحقق هذا التماسك السياقى إلا إذا أخذت كل كلمة وظيفتها النحوية داخل نظامها اللغوى من خلال السياق. ناهيك عن أن هذا التماسك السياقى يستلزم تطابقًا بين بعض أجزاء الكلام من جانب الشخص [١٧] (المتكلم والحضور والغيبة) أو العدد من ناحية (الإفراد والتثنية والجمع) والنوع (التذكير والتأنيث) فقولك: [أنا أبحث: جملة]. جانب التوافق فيها: الشخص والعدد والنوع مشترك فى الضميرين المنفصل والمستتر بعد الفعل. وقولك: الديْن هم بالليل ذل بالنهار. توافقه يلحظ بين المبتدإ والخبر فى: الشخص والعدد والنوع ما بين الدين وهمّ وذل. قال تمام حسان: " إن ما يجعل السياق سياقًا مترابطا إنما هى ظواهر فى طريقة تركيبه ووصفه لولاها لكانت الكلمات المتجاورة غير آخذ بعضها بحجز بعض فى علاقات متبادلة تجعل كل كلمة منها واضحة الوظيفة فى هذا السياق " [١٨] وذكر وسائل خلق هذا الترابط:

الأول: التماسك السياقى.

الثانى: التوافق السياقى.

الثالث: التأثير السياقى الذى يحدث بتأثير النظام اللغوى "فتؤدى الكلمات وظائفها ويتماسك سياقها وتتطابق بعض أجزائها وذلك هو معنى التأثير السياقى". [١٩]

وقد نصّ عبد القاهر الجرجانى (ت ٤٧١ هـ) قبل على هذا بأنّ ترتيب أجزاء الكلام فى السياق يمثل أساس تماسكها بقوله: "واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علمًا لا يعترضه الشك أن لا نظم فى الكلم ولا ترتيب حتى يعلّق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك هذا ما لا يجهله عاقل

ولا يخفى على أحد من الناس، وإذا كان كذلك فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها، والبناء وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها ما معناه وما محصوله وإذا نظرنا فى ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبرًا عن الآخر أو تتبع الاسم اسمًا على أن يكون الثانى صفة للأول أو تأكيدًا له أو بدلاً منه أو تجىء باسم بعد تمام كلامك هى أن يكون الثانى صفة أو حالاً أو تمييزًا أن تتوخى فى كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفيًا أو استفهامًا أو تمنّيًا فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك أو تريد فى فعلين أن تجعل أحدهما شرطًا فى الآخر فتجىء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى أو بعد اسم من الأسماء التى ضمنت معنى ذلك الحرف وعلى هذا القياس.[٢٠]

وإن عدّ الترتيب بين الكلمات فى السياق أساس تماسكها فإن الترتيب الظاهر ههنا إنما هو فيما يبدو ترتيب أبواب كما ذهب إليه بعضهم [٢١] الأمر الذى يوضح أن المعنى الذى ذهب إليه عبد القاهر إنما هو المعنى الوظيفى ذو الصلة بوظيفة الباب فى السياق وعلى هذا قال تمام حسان: إنه دليل على تفطّنه لضرورة التماسك السياقى كأحد شروط البلاغة[٢٢].

وقد ضرب ابن هشام الأنصارى (ت ٧٦١هـ) أمثلة تبرز أهمية النظر فى المعنى وتعزز ضرورته فذكر أن نحويًّا سئل عن إعراب (كَلالَةً) من قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ ﴾[٢٣]. قال النحوى: أخبرونى ما الكلالة ؟ فقالوا له: الورثة إذا لم يكن فيهم أب فما علا ولا ابن فما سفل. فقال: فهى إذن تمييز[٢٤]. وقال فى معنى المقام: " وها أنا مورد بعون الله أمثلة متى بُنى فيها على ظاهر اللفظ ولم ينظر فى موجب المعنى حصل الفساد" [٢٥] ثم استشهد له بقوله تعالى: ﴿ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُا ﴾[٢٦] إذ يتبادر للذهن عطف (أن نفعل) على (أن نترك) وهو باطل لأنه لم يأمرهم عز وجل أن يفعلوا فى أموالهم ما يشاءون ولكنه عطف على (ما) فهو معمول للترك والمعنى إذن: أن نترك أن نفعل [٢٧].

وإذا راعى المعرب ظاهر اللفظ ليحدد العلاقات بين عناصر الجملة غافلاً عن معنى المقام أدى به ذلك لا محالة إلى الابتعاد عن المعنى المراد ففى قوله تعالى: ﴿ فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ ﴾[٢٨] يتبادر انتصاب (مائة) بـ (أماته) ولا يجوز ذلك على المعنى الوضعى باعتبار أن الإماتة سلب الحياة وهى لا تمتد. والصواب هو أن يضّمن (أماته) معنى (ألبثه) فكأنه قيل: ألبثه الله بالموت مائة عام وحينئذ يتعلق بالظرف بما فيه من المعنى العارض له بالتضمين، أى معنى اللبث لا الإلباث، لأنه كالإماتة فى عدم الامتداد[٢٩] ثم قال: "وفائدة التضمين أن يدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين يدلك على ذلك أسماء الشرط والاستفهام"[٣٠].

ويتضح لنا مما سبق مقصد ابن هشام بالمعنى الذى يقتضيه المقـام ويوجبه بأنه لا يمكن إغفاله وإهماله ومن أنه لا يصح التمسك بجانب الشكل فى الألفاظ التى تحدد علاقات بين عناصر الجملة؛ لأن ذلك يبعد عن المعنى المقصود. وعلى هذا كان لمعنى المقام دور بارز فى تحليل الجملة العربية الشىء الذى يجعله جديرًا بالبحث إذ فى ضوئه يمكن للدارس تفسير اختلاف النحويين فى المعانى الوظيفية للكلمات.

لقد اختلفوا مثلا فى إعراب (مَنْ) فى قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾[٣١] فقد عّدها البصريون فاعلاً للمصدر وموضعها رفع وهو مردود قال ابن هشام: ويردّه أن المعنى حينئذ ولله على الناس أن يحج المستطيع؛ فيـلزم تأثيم جميع الناس إذا تخلّف مستطيع عن الحج وفيه مع فساد المعنى ضعف من جهة الصناعة؛ لأن الإتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول شاذ"[٣٢] وعدّها أكثر [٣٣] النحويين بدل بعض من كل من الناس وموضعها جـر، وهو المشهور فيها بالآية. وقد عقب الطبرى (ت ٣١٠ هـ) على إتباعها للبدلية: لأن معنى الكلام (ولله على من استطاع من الناس سبيلا إلى حج البيت حجّه؛ لأن فرض ذلك على بعض الناس دون جميعهم) [٣٤]. وذهب الزمخشرى (ت ٥٣٨ هـ) إلى أن (من استطاع) بدل من الناس[٣٥]، بينما ذكر أبو حيان الأندلسى (ت ٧٥٤ هـ) أربعة آراء للنحويين فى إعراب (مَنْ) [٣٦]:

الأول نصّ فيه الأكثرون أنه بدل بعض من كل وقد تقدّم.

والثانى: قال فيه الكسائى وغيره أنها شرطية وهى لذلك فى موضع رفع بالابتداء وجواب الشرط محذوف تقديره: من استطاع إليه سبيلاً منهم فعليه الحج. ثم قال: والوجه الأول أولى لقلة الحذف فيه.

والثالث: أن (مَنْ) موصولة فى موضع رفع خبر مبتدإ محذوف تقديره: هم من استطاع إليه سبيلاً.

والرابع: قول البصريين (مَنْ) موصولة فى موضع رفع على أنه فاعل بالمصدر الذى هو (حجّ) وفى ذلك ضعف فى المعنى وفى اللفظ؛ فلا يصح فى المعنى أن الله عز وجل أوجب على الناس مستطيعهم وغيره أن يحج؛ لأن الوجوب يتعلق بالمستطيع وليس بالناس على عمومهم أو هو على الناس كلهم باعتبار القدرة على أدائه.

والمحصّلة كما ذهب إليه بعض الدارسين أنّ المقام التشريعى يتطلب معنى معينًا يوجب ألا تكون كلمة (مَنْ) فاعلا بالمصدر [٣٧].

ومهما يكن من أمر فإن معنى الكلام لا يتأتى فصله بأية حال من الأحوال عن "السياق" الذى يعرض فيه. وكان العرب القدامى قد شعروا بهذه الفكرة فلجئوا للسياق كى يفسّروا ما راموا من اللغة من خلال أهم نصّ اهتم به العرب والمسلمون وهو القرآن الكريم؛ فجعلوا توضيح السياق فيه جزءًا من تفسير الآيات القرآنية، ويظهر هذا فى دراساتهم لأسباب النزول التى كانت على حسب ما كان من الأحداث التى وقعت فى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم فكان أن سعى المفسرون يلتمسون أسباب نزوله كى يدركوا معانيه السامية الرفيعة، وعلى هذا قال ابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ): "ومعرفة سبب النزول تعين على فهم الآية، فإنّ العالم بالسبب يورث العلم بالمسبّب، ولهذا كان أصح قول الفقهاء أنه إذا لم يعرف ما نواه الحالف رجع إلى سبب يمينه وما هيّجها وأثارها. وقولهم: " نزلت هذه الآية فى كذا

" يراد به تارة أنه سبب النزول. ويراد به تارة أن هذا داخل فى الآية وإن لم يكن السبب كما تقول عُنى بهذه الآية كذا " [٣٨].

وهذا الأمر بيّن فى كتب التفسير الكثيرة من أمثال الحسن الطبرسى (ت ٥٤٨ هـ) فى تفسيره "مجمع البيان فى تفسير القرآن" إذ روى عن الحسن أن سائلاً سأل النبى صلى الله عليه وسلم: أقريب ربنا فنناجيه أم بعيد فنناديه؟ فنزلت الآية: ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾[٣٩] وهو المفسر نفسه الذى طلب أو قل اعتمد على أسباب النزول ليدرك المعنى المراد من الآية: ﴿ وَإِذَا لَقُوا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوٓا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَا بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ قَالُوٓا أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَآجُّوكُم بِهِۦ عِندَ رَبِّكُمْ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾[٤٠].

ويبدو أن ذلك يزيد فى توكيد اجتماعية اللغة التى يوجدها المجتمع كى يرمز بها لعناصر معيشته وطرق سلوكه فيحدد طرقها وطرق استعمالها ويضعها موضع الظاهرة الاجتماعية فتصبح خاضعة لظروف التعارف وللتصويب وللتخطئة بحسب العرف أو هذا التعارف أو ذاك؛ فكانت بتلك العناية بالجانب الاجتماعى سببًا فى اعتبار المقال عنصرًا واحدًا من عناصر الدلالة لا يبيّن إلا على جزء من المعنى الدلالى إذ ينقصه الاستعانة (بالمقام) الاجتماعى الذى ورد فيه (المقال) ليصبح المعنى مفهومًا فى إطار الثقافة الاجتماعية [٤١].

وقد نقل بعضهم عن (جليسون) حول المعنى والشكل: أن الدراسات التى تناولت جانب (المعنى) تعدّ أقل تطورًا من تلك التى تناولت (الشكل)، ويعلل أنه من غير المقبول حتى الآن أن نعتبر هذا الجانب علمًا، ذاكرًا أنه من أكبر عيوب العمل الوصفى فى ناحية الشكل فى لغة ما الافتقار إلى فهم العلاقة بين الشكل والمعنى وعدم القدرة على تحليل المعنى فى دراسة مرتبطة بالشكل، لذا يرى أن مادة (المعنى) هى كل تجارب الإنسان وليس هنالك علم واحد يقدر على دراسة هذه التجارب كلها [٤٢] ولربما يحقّ لنا ههنا أن نفهم مغمز ما آثره أصحاب المنهج الوصفى البنيوى حين تجنبوا الخوض فى موضوع المعنى باعتباره موضوعًا لا يخضعُ

للملاحظة والتجربة؛ لذا بنت دراستها على الشكل الخارجى للغة لإيمانهم بالمنهج العلمى ولإدراكهم عدم خضوع هذا الجانب لمقتضيات هذا المنهج. وعلى هذا يكون منهجهم هذا قد ضحّى بأهم جانب من اللغة وهو المعنى. ومن ثم لا بد أن نعلم اختلاف خاصية المادة والظواهر الطبيعية.. عن اللغة.ولا نريد أن نتوسع أكثر وندخل فى تفريعات هذه المسألة فى الدراسات المعاصرة؛ لأنه ليس من أهداف هذه الدراسة الآن.

ب - الربط بين المعنى الصحيح وصحّة الشكل:

نظر النحاة إلى جانب التعويل على المعنى إلى تحليل الجملة من خلال الربط بين المعنى والشكل أى ظاهرة اللفظ فكان على المعرب أن يراعى المعنى الصحيح وينظر صحته أيضًا فى الصناعة كقوله تعالى: ﴿ وَثَمُودَاْ فَمَآ أَبْقَىٰ ﴾[٤٣] ﴿ وَثَمُودَاْ ﴾ كما يتراءى مفعول مقدم إلا أنه لا يصح؛ لأن لـ (ما) النافية الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها وإنما هو معطوف على (عَادًا) بتقدير: وأهلك ثمودًا[٤٤].

وقد لجأ النحويون أمام الاختلاف فى صحة الشكل واستقامته مثل متعلق الظرف وإلى تقدير العامل مضمرا فى الظرف (إذْ) فى قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ ﴾[٤٥] وهنا رفض ابن هشام تعلق الظرف (إذا) بالمقت الأول (لعدم صحة الشكل واستقامته)، وامتنع عن تعليقه بالمقت الثاني(لفساد المعنى) لأنهم لم يمقتوا أنفسهم فى ذلك الوقت وإنما يمقتونها فى الآخرة، ورفضه لعدم صحته فى الصناعة لأنه يجب الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبى؛ (فالمقت) مصدر ومعموله من صلته ولا يخبر عنه إلا بعد أن يستوفى صلته، وقد أخبر عنه بقوله تعالى: ﴿ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾[٤٦] ففسروّا العامل مضمرا أى (مقتكم إذ تدعون)، وقدّروا (صوموا أياماً) فى الآية: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٨٣﴾ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ ﴾[٤٧] وغيرها من العوامل المضمرة[٤٨].

ولكن ما الضوابط والقيم الخلافية التى تحدد لنا استقامة الشكل وصحة الصناعة؟ والجواب أنّ منها ما ينتمى للصرف ومنها ما ينتمى للنحو فما على المعرب إلا أن يراعى الشروط المختلفة بحسب الأبواب لذا يحسن التنبيه للضوابط والقيم الخلافية التى يقع فيها الوهم نتيجة عدم مراعاتها فى المتعلق بالصرف، كأن يشترط الجمود لعطف البيان والاشتقاق للنعت لذلك خُطِّئَ الزمخشرى فى إعرابه ﴿ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ ﴾: عطف بيان.قال: " فإن قلت: ﴿ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ ﴾ ما هما من رب الناس ؟ قلت: هما عطف بيان"[٥٠] وأنت تجد نص التخطئة فى قول ابن هشام: "ومن الوهم (..) قول الزمخشرى فى: ﴿ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ ﴾[٤٩] إنهما عطف بيان والصواب أنهما نعتان "[٥١].

وثمة كثير من النحويين من يعدّ فى "مررت بهذا الرجل" أن (الرجل) نعت والحق أنه عطف بيان لجموده. قال سيبويه: "وإنما قلت يا هذا ذا الجمة؛ لأن ذا الجمة لا توصف بها الأسماء المبهمة إنما يكون بدلاً أو عطفًا على الاسم إذا أردت أن تؤكد كقولك: يا هؤلاء أجمعون وإنما أكدت حين وقفت على الاسم"[٥٢] ومما يدل على ترجيحه لعطف البيان لجموده ما نص عليه ابن يعيش (ت٦٤٣ هـ) حين ذكر أوجه الفرق بين النعت وعطف البيان: أن النعت بالمشتق أو ما ينزّل منزلته المشتق ولا يلزم ذلك فى عطف البيان؛ لأنه يكون بالجوامد [٥٣] ولكن التنصيص على (الرجل) عطف بيان جاء مع كون اسم الإشارة أعرف وأوضح من المضاف إلى ذى اللام [٥٤] ونحن نعلم أن "عطف البيان تفسير الأول باسم آخر مرادف له يكون أشهر منه فى العرف والاستعمال" [٥٥].

ومن الشروط التى ذكروها التعريف لعطف البيان: "إن عطف البيان لا يكون إلا فى المعارف"[٥٦] ولنعت المعرفة والتنكير للحال والتمييز[٥٧] وأفعل من ونعت النكرة؛ لذا خطئ قول بعضهم فى (ناقع) من قول النابغة الذبيانى: (طويل):

فَبِتُّ كَأَنِّى سَاوَرَتْنِى ضَئِيلَةٌ ** مِنَ الرُّقْشِ فِى أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ

أنها (نعت) والصواب أنه خبر للفظ (السّم) مع إلغاء الجار والمجرور[٥٨] ولو نصب "ناقع" على الحالية مع جعل الجار والمجرور خبرا لجار. ورغم بعضهم أجاز وصف المعرفة بالنكرة كابن الطراوة الذى ذكر الأشمونى أنه اشترط الوصف إذا كان خاصًا بالموصوف وذكر بيت النابغة السابق[٥٩] بيد أن مذهب الجمهور هو الأصح.

واشترطوا المفرد والجملة فى بعض معمولات التراكيب المخففة وخبر القول المحكى. فالمفرد مثل قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾[٦٠] ومن الجملة قول القائل: (قولى لا إله إلا الله). وخبر أفعال المقاربة وجواب الشرط وجواب القسم[٦١].

واشترطوا الجمل الفعلية فى مواضع والاسمية فى أخرى؛ فمن الأولى جملة الشرط على ألا تكون أداته (لولا) [٦٢] وجملة جواب (لو- لولا- ولوما).وفى الجملتين بعد (ما – لما)، وكذا فى الجمل التى تأتى بعد أحرف التحضيض، وجملة أخبار أفعال المقاربة وخبر أن المفتوحة بعد لو. واشترطوا الجملة الاسمية بعد (إذا) الفجائية وبعد (ليتمَا) على الصحيح فيهما، ثم هم اشترطوا الجملة الخبرية فى مواضع والإنشائية فى مواضع أخرى لذلك يتعيّن أن تكون خبرية فى الصلة والصفة والحال والجملة الواقعة خبرًا لكان أو لإنّ أو لضمير الشأن أو جواب لقسم غير استعطافى على أن تكون الجملة إنشائية فى جواب القسم الاستعطافى كقول الشاعر:

بِرَبِكَ هَلْ ضَمَمْتَ إِلَيْكَ لَيْلَى ** قُبَيْلَ الصُبْحِ أَوْ قَبَّلْتَ فَاهَا

وكذلك:

بِعَيْشِكِ يَا سَلْمَى ارْحَمِى ذَا صَبَابَةٍ ** أَبَى غَيْرَ مَا يُرْضِيكِ فِى السِرِّ والجَهْرِ

لقد قصد ابن هشام بالمعنى: المعنى الوظيفى وأراد بالصناعة الشكل الذى هو نظام عناصر الجملة وترتيبها وما تخضع له من ضوابط. وكثيرًا ما كان النحاة

يختلفون فى صحة الشكل واستقامته لذلك لجئوا إلى تقدير العامل. وقد حرصوا على استقامة الشكل فى الإعراب وصحة الصناعة كما بدا ذلك فى قوله تعالى: ﴿ بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴾ [٦٣].قال بعضهم: (أعمالاً) مفعول به فى حين رفض ابن خروف ذلك باعتبار (خسر) لا يتعدّى ولأن النظم لا يستقيم ووافقه الصفار، ولكنّ سيبويه اعتبر (أعمالاً) شبيهًا بالمفعول به [٦٤] بينما ذهب أبو حيان الأندلسى إلى أن (أعمالاً) انتصبت على التمييز وجمع؛ لأن أعمالهم فى الضلال مختلفة وليسوا مشتركين فى عمل واحد وقال: هم كل من دان بدين غير الإسلام أو راءى بعمله أو أقام على بدعة الكفر [٦٥]. وقد وافق ابن هشام أبا حيان فيما ذهب إليه من أن (أعمالاً) تمييز، وردّ ما قاله سيبويه معللا رفضه أن اسم التفضيل لا يشبه باسم الفاعل؛ لأنه علامات الفروع لا تلحقه إلا بشرط [٦٦].

ج - مراعاة الضغوط الممارسة على تحديد ظهور الكلمات متجاورة:

لم يتعامل النحاة بمصطلح الضغوط الممارسة بيد أنهم شعروا بهذه الحقيقة فعبّروا عنها بقولهم: الحمل على الموضع إذا لم يستقم الحمل على اللفظ ذلك أن استقامة الشكل فى العربية تقتضى ضبط أواخر الكلمات بالعلامات المناسبة التى توحى بالمعنى الوظيفى العام للكلمة من فاعلية ومفعولية أو إضافة وغيرها، فإذا كانت التوابع كالنعت والتوكيد والعطف والبدل تتبع متبوعها فى الإعراب فمن المنطقى والمسلم به مراعاة اللفظ فيكون تابع المرفوع مرفوعًا وتابع المنصوب منصوبًا وتابع المجرور مجرورًا [٦٧].

ولكن النحويين تنبّهوا إلى أنه فى بعض الأحيان لا يستقيم الحمل على اللفظ؛ لضغط مورس على تحديد ظهور الكلمات بعضها بجوار بعض ذلك أن لسيبويه بابًا جعل عنوانه: (هذا باب ما حمل على موضع العامل فى الاسم..) من أمثلته: ما أتانى من أَحَدٍ إلاّ زيدٌ، وما رأيتُ منْ أحدٍ إلا زيدًا.

يقول: "وإنما منعك أن تحمل الكلام على (مِنْ) أنه خلْفٌ أن تقول: ما أتانى إلا

من زيد، فلما كان كذلك حمله على الموضع فجعله بدلاً منه" [٦٨] وهو ما أشار إليه ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) فى الاستثناء حين شرح قول ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ):

وما اسْتَثْنَتْ إِلاَّ مَعَ تَمامٍ يَنْتَصِبْ

وَبَعْدَ نَفْى أَوْ كَنَفْى انْتُخِبْ[إِتْباعُ مَا اتّصَلْ]

بمعنى اختير إتباع الاستثناء المتصل إن وقع بعد نفى أو شبهه كالنهى والاستفهام وجاز إتباع المستثنى للمستثنى منه إن كان الكلام تامًا منفيًا مثل: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ، أو تقول: إلا زيدًا.فالأول إتباع للبدلية.والثانى منصوب على الاستثناء. [٦٩]

وحين نرجع لكلام سيبويه نجد معنى كلامه هو أن (زيد) فى ما أتانى من أحد إلا زيد، مرفوع على البدلية من (أحد) التى هى فى موضع رفع على الفاعلية، ولم يجز فيه الجر على أنه بدل من (أحد)؛ لأن زيد معرفة ولا تقع المعرفة بعد حرف الجر الزائد وهو ما يقول به جمهور النحاة البصريين؛ ولأنه خلْفٌ أن تحمل المعرفة على (من) فى هذا الموضع [٧٠].

وفرّق النحاة فى هذا السياق بين البدل المطابق وعطف البيان فى مواضع منها أن عطف البيان لا يكون مضمرًا ولا تابعًا للمضمر؛ لأنه من الجوامد كالنعت فى المشتق [٧١].

وقد أجاز الكسائى أن ينعت الضمير بنعت مدح تمسكًا بما سمع من نحو: صلى الله عليه وسلم الرءوف الرحيم، بيد أن اسم الله تعالى أعرف المعارف فهو غنى عن الإيضاح ومع ذلك ينعت به للمدح فهو نعت نظرا لأصله وهو الإله الذى هو اسم جنس أو إلحاقًا له بالأعم الأغلب لا على قيام معنى بها، ذلك أن النعت قد يكون للمدح كالمثال السابق وكما ذكر بعض النحاة أيضًا فى قوله تعالى: ﴿ **ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ** ﴾، ويأتى للذم نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، أو للترحم كقولك: اللهم أنا عبدك المسكين، أو للتوكيد مثل: ﴿ **نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ** ﴾ [٧٢].

د - تقدير الأصل فى التركيب:

أدرك النحويون العرب فى هذا المنحى أن خلف التركيب الظاهر يكمن تركيب آخر يتحدد من خلاله المعنى الوظيفى لعناصر الجملة وأدركوا أن هنالك صلة بين التركيبين إذ الفرق واضح بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى فتقدير الإعراب يتصل بالتركيب الظاهر وأما تفسير المعنى فإنه يعتمد على تركيب مقدر شبيه بالتركيب الباطنى الذى يختلف النحويون فى تصوره؛ قال ابن جنى(ت٣٩٢هـ):

"وهذا الموضع كثيرًا ما يستهوى من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة وذلك كقولهم فى تفسير قولنا (أهلكَ والليلَ) معناه ألحق أهلك قبل الليل، فربما دعا ذلك من لا دربة له إلى أن يقول: (أهلَكَ والليلِ) فيجرّه، وإنما تقديره: ألحق أهلك وسابق الليل" [٧٣].

ومن الأمثلة التى ساقها ابن جنى أيضًا قول العرب: "كل رجل وصنعته وأنت وشأنك وكل رجل مع صنعته" [٧٤] وقد رفض أن يكون معناه: أنت مع شأنك وكل رجل مع صنعته؛ لأن (صنعته) تصبح خبرًا ومثلها (وشأنك) فقال: "ليس الأمر كذلك (...) وإنما شأنك معطوف على أنت، والخبر محذوف للحمل على المعنى فكأنه قال: كل رجل وصنعته مقرونان وأنت وشأنك مصطحبان" [٧٥].

وأما قولهم: أنت ظالم إن نعلت؛ فإنهم يقولون فى معناه: إن فعلت فأنت ظالم. ولربما هذا أوهم أنّ (أنت ظالم) جواب مقدم، ومعاذ الله أن يقدم جواب الشرط عليه وإنما القول: (أنت ظالم) دال على الجواب وساد مسدّه وليس هو الجواب [٧٦].

ولكن ما المانع من تقديم عبارة الجواب على أداة الشرط مع بقاء الدلالة على الشرط؟ فقد ورد فى القرآن الكريم تغيير نظام جملة الشرط: ﴿ فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ ﴾[٧٧] وقوله عز وجل: ﴿ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَـٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴾[٧٨] ونحن كما لم نشعر بعد هذا التغيير فى نظام جملة الشرط ضرورة لأن نقدّر جوابًا يتصور أنه محذوف لدلالة ما قبل الأداة من الكلام عليه[٧٩].

وينصح ابن جنى المعرب منبهًا إلى حسن معرفة الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى بقوله: ألا ترى إلى فرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى فإذا مرّ بك أن يكون بين تقدير الإعراب مخالفًا لتفسير المعنى، تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه وصححت طريق تقدير الإعراب حتى لا يشذ شيء منها عليك، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه [٨٠].

ولعل الحقيقة تكمن فى كون لجوء النحويين للتراكيب المقدرة لاتصالها بالحذف والتقدير وذلك قصد تسويغ حركات الإعراب فى التراكيب الظاهرة التى بدت مخالفة للقواعد المنصوص عليها، ثم إن النحويين اعتمدوا على التراكيب المقدرة فى مواضع أخرى تتصل بتركيب الجملة من أجل تفسير علاقة التركيب الظاهر بالمعنى. وعلى هذا فقد اختلفوا فى هذه التراكيب المقدرة من ناحية تحديدها واختلفوا كذلك فى طرق تحويلها إلى البنية الظاهرة أو بنية السطح [٨١].

وتقوم علامات الإعراب بدور بارز فى البنية الظاهرة غير أنها تعوزها المراعاة. ومن المواضع التى اعتمد النحويون فيها على التركيب المقدر، اشتراط التمييز فاعلاً بعد اسم التفضيل مثل: (محمد أكثر مالاً) فتكون البنية المقدرة لهذه البنية الظاهرة (محمد كثر ماله) فكلمة (مالاً) فاعل بعد اسم التفضيل فى التركيب المقدر فى رأى النحاة. واشترطوا جزم المضارع فى جواب الطلب لصحة وضع (إنْ) الشرطية- قبل الفعل فى الطلب الأمرى، ووضع (إنْ) و(لاَ) النافية فى النهى: اجتهد تنجح، بنيتها المقدرة: (إنْ تجتهد تنجح)، وإذا قلنا: لا تدن من الأسد تسلمْ. تكون بنيتها المقدرة: إن لا تدن من الأسد تسلم [٨٢].

كما عوّلوا على تركيب مقدر هو الأصل للبنية الظاهر فى الجار والمجرور والظرف الواقع موقع الخبر أو النعت أو الحال أو صلة الموصول متعلقًا بمحذوف هو الخبر مثل: على فى الدار بنيته المقدرة: على استقر فى الدار أو موجود أو مستقر فى الدار أو يستقر فى الدار [٨٣]. أما تقدير البنية الظاهرة لقولك: (الكتاب فى الحقيبة) فيكون:

الكتاب موجود فى الحقيبة أو يوجد فى الحقيبة، وذلك للنعت وللحال. وأما فى الصلة فالتقدير: الكتاب الذى يوجد فى الحقيبة.

واشترطوا إعمال المصدر عمل الفعل نيابة عنه (إكرامًا ضيوفك) أو بإحلال الفعل محله مسبوقًا بأَنْ أو ما المصدريتين مثل: يسرنى فهمك النحو. وتقدير بنية الشاهدين السابقين هو: أكرم ضيوفك إكرامًا، يسرنى أن تفهم النحو.

وقد ذكر ابن هشام مواضع أخرى يمكن الرجوع إليها مفصلة عند الحاجة [٨٤]

وأيًّا ما كان الأمر فقد تفنّن النحاة فى سياق التراكيب المقدرة للتراكيب الظاهرة تسويغًا للحركة الإعرابية، وكانوا مهرة فى إعطاء مبرراتها فوضعوا نظرية العامل وقسموا الكلمات فى الجمل إلى عوامل ومعمولات فما كان من المعمولات لعامل مذكور ربط به، وإن جاء على غير ما يعمله العامل مالوا للاحتيال لعامل مقدر محذوف لا يجوز إظهاره (...) ولا غرض من هذا التقدير أو التأويل إلا تبرير الحركة الإعرابية ليس غير، وكثيرًا ما يؤدى ذاك المقدر إلى تغيير فى المعنى الذى قصد به التركيب فكان اهتمامهم بالمصطلح النحوى وتبرير الحركة أكثر من اهتمامهم بالمعنى، ولعلّ هذا هو الذى دفع عبد القاهر الجرجانى (ت ٤٧١ هـ) إلى إعادة النظر فى النحو الذى هو عنده التعليق أو النظم والذى يضم عنده كذلك المعنى إلى جانب سلامة المبنى.

٢ -المحصلة:

- لقد حلل النحاة القدامى الجملة والكلام فأبرزوا الوظيفة النحوية للكلمات على أساس تحديد أبوابها النحوية داخل نسيج العلاقات التى تربط الكلمات بعضها ببعض وهى المحققة تمام الفائدة والمعنى الذى يحسن السكوت عنه.

- أسسوا تحليلهم على ضرورة فهم ما يعرب ويحلل، لذا ألحّ بعضهم كابن هشام الأنصارى على ضرورة أن يفهم المحلّل ما يحلّله.

- راعوا فيه خلفية لم تكن لتخلو من ثلاثة عناصر أساسية فى إعراب الجملة:

أ- المتكلم.

ب- المخاطب.

ج – المقام الإجتماعى أو (السياق – مقتضى الحال – الجانب البلاغى).

- وحرصوا على الجمع بين صحة الشكل والمضمون.وراعوا التقدير والحمل على الموضع فيما فرضته الضغوط على تجاور الكلمات فى الأساليب المتنوعة التى فرضتها السياقات المختلفة. وإن جذبهم التقدير والتأويل إلى الاختلاف فإنه فيما نرى يمثل أحد مظاهر الإثراء فى النحو والدرس اللغوى.

- لقد رجعوا إلى أصل التركيب معتمدين على السماع والتعليل ووسائله من استدلال بالقياس وتأويل وتقدير وفسروا الشكل بالمضمون والمعنى بالشكل.

- ولا ريب فى أن الدارس الجاد أو الباحث المنصف لا يفوته وهو يتأمل تحليلهم أن يدرك مهارتهم وفكرهم الثاقب وحرصهم العلمى الذى خدموا به لغة القرآن الكريم بخاصة والمعرفة اللغوية العلمية بعامة. نرجو من الله تعالى أن يوفق العزائم المخلصة لتساهم فى إعادة بعث نصاعة ذلك العهد المجيد بما ينسجم مع المعاصرة فى كنف الأصالة وتحكيم العقل والعلم.

٣ - الهوامش والتوضيحات

١. الزجاجى، الإيضاح فى علل النحو، تحقيق د.مازن المبارك، دار النفائس، بيروت ط٥ ١٩٨٦ / ص٦٦.

٢. م ن، ص ٦٦.

٣. انظر د. نصر حامد أبو زيد، إشكاليات القراءة وآليات التأويل، المركز الثقافى العربى، بيروت، ط ٢، ١٩٩٢، ص ١٨٧.

٤. انظر، د.تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، مكتبة الأنجلو مصرية، ١٩٥٨م، ص ٤٣، ٤٤. ود.جلال شمس الدين، التعليل اللغوى عند الكوفيين مع مقارنة بنظيره عند البصريين دراسة ابستومولوجية، الإسكندرية، ١٩٩،ص٩ ص٩٧.

٥. المنهج الوصفى يصف طرق الاستعمال اللغوى فى مرحلة خاصة من مراحل تاريخ اللغة المدروسة: انظر؛ م ن، ص ٢٦.

٦. التعليل أثر من آثار يقظة العقل فى البيئة الإسلامية وهو ركن من أهم أركان مناهج البحث فى العلوم التى عرفتها البيئة الإسلامية وهو أحد أدوات الخوض الحضارى استعمل أيضًا للذود عن الإسلام كما كان فى علم الكلام أو لتقعيد العلم كما هو فى علمى النحو وأصول الفقه: انظر د.جلال شمس الدين، التعليل اللغوى عند الكوفيين، ص ٧.

٧. انظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة (د. ت)، ج ١، ص ٤٧ – ٤٨.

٨. انظر ابن هشام الأنصارى، مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق حنا الفاخورى، دار الجيل، بيروت، ط ١ / ١٩٩١، ج ١، ص ٢١٩ وما بعدها وكذا؛ د.محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص ١٦٧ وما بعدها.

٩. الخصائص، تحقيق محمد على النجار، المكتبة العلمية (د. ت) ج ١ ص ١٧.

١٠. انظر د. أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب فى النحو العربى وتطبيقها فى القرآن الكريم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٣، ص ٧٧، ٧٨. وكذا د. محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية ص ١٦٨.

١١. ليس الإعراب هنا المقابل للبناء بل تخريج الأساليب بما تحويه من أدوات لها وظائف مختلفة ومتنوعة على القواعد النحوية بمعنى آخر ما يتصل ببيان موضع المفردات من الجملة التامة ومواضع الجمل بعضها ببعض وما قد يساعد على ذلك ويكون من الوسائل أو الأدوات أو العلامات الدالة.

انظر د. محمد سمير نجيب اللبدى، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة بيروت (د.ت) ص ١٤٨ – ١٤٩.

١٢. مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، ج ٢، ص ٢١٩.

١٣. انظر د. مهدى المخزومى، فى النحو العربى – نقد وتوجيه، دار الرائد العربى بيروت، ط٢، ١٩٨٦، ص ٢٢٥ – ٢٢٦.

١٤. د. تمام حسان، مناهج البحث فى اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٠، ص ١٩٥.

١٥. انظر استخدامات العلامات الموقعية فى الكلام: د.تمام حسان، مناهج البحث فى اللغة، ص٢٢٩.

١٦. انظر، م ن ص ١٩٤.

١٧. انظر م ن ص ٢٠٤. وكذا؛ د. محمد عيد، أصول النحو العربى، عالم الكتب، القاهرة، ط٦، ١٩٩٧، ص ٢٢٣.

١٨. م ن، ص ٢٠٣.

١٩. د. محمد عيد، أصول النحو العربى، ص ٢٢٣.

٢٠. دلائل الإعجاز، وقف على تصحيح طبعه وعلق حواشيه السيد محمد رشيد رضا دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٧، ص ٤٤ – ٤٥.

٢١. انظر د. تمام حسان، مناهج البحث فى اللغة، ص ٢٠٤.

٢٢. انظر م ن، ص ٢٠٤.

٢٣. النساء: ١٢.

٢٤. انظر مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، ج ٢، ص ٢٢٠.

٢٥. م ن، ج ٢، ص ٢٢١.

٢٦. هو د: ٨٧.

٢٧. انظر م ن، ج ٢، ص ٢٢١ – ٢٢٢.

٢٨. البقرة: ٢٥٩.

٢٩. انظر م ن، ج ٢، ص ٢٢٣.

٣٠. م ن، ج ٢، ص ٢٢٣.

٣١. آل عمران: ٩٧.

٣٢. م ن، ج ٢، ص ٢٢٩.

٣٣. انظر أبو حيان الأندلسى، البحر المحيط فى التفسير، طبعة جديدة بعناية الشيخ زهير جعيد، دار الفكر بيروت ١٩٩٢، ج ٣ ص ٢٧٥ وكذا، ابن هشام، مغنى اللبيب، ج ٢، ص ٢٢٩.

٣٤. تفسير الطبرى: جامع البيان فى تأويل آى القرآن، تحقيق محمود شاكر أحمد شاكر، دار المعارف، مصر (د. ت) ج ٧، ص ٤٦.

٣٥. الكشاف، دار الفكر للطباعة والنشر، ط ١، ١٩٧٧م، ج ١، ص ٤٤٨.

٣٦. انظر العكبرى، التبيان فى إعراب القرآن، تحقيق على محمد البجاوى، دار الجيل بيروت، ط ٢، ١٩٨٧م، ج ١، ص ٢٨١.، وأبى حيان الأندلسى، البحر المحيط فى التفسير، ج ٣، ص ٢٧٥ – ٢٧٦.

٣٧. انظر، د. محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية دراسة لغوية ونحوية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٨، ص ١٧٠.

٣٨. أصول التفسير تحقيق فريال علوان، دار الفكر اللبنانى، بيروت، ط ١، ١٩٩٢ م، ص ٣١-٣٢. وكذا، د. أحمد أبو الفرج، المعاجم اللغوية فى ضوء دراسات علم اللغة الحديث، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط ١، ١٩٦٦، ص ٩٧ – ٩٨.

٣٩. البقرة: ١٨٦.

٤٠. البقرة: ٧٦.

٤١. انظر د. تمام حسان، اللغة العربية، معناها ومبناها، دار الثقافة الدار البيضاء، ٢٨.

٤٢. انظر د. محمد حسن عبد العزيز، مدخل إلى علم اللغة – كلية دار العلوم – جامعة القاهرة (د. ت)، ص ١٣٨.

٤٣. النجم: ٥١.

٤٤. انظر ابن هشام، مغنى اللبيب، ج٢، ص ٢٣٥.

٤٥. غافر: ١٠.

٤٦. غافر: ١٠.

٤٧. البقرة: ١٨٣.

٤٨. انظر م ن، ج ٢، ص ٢٣٦.

٤٩. انظر م ن، ج ٢، ص ٢٧٥ وما بعدها.

٥٠. الكشاف، ج ٤، ص ٣٠٢.

٥٠١. مغنى اللبيب، ج ٢، ص ٢٧٥.

٥٢. الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط ١ (د.ت)،ج ٢، ص ١٨٩، ١٩٠. وكذا، ابن هشام، مغنى اللبيب، ج ٢، ص ٢٧٦.

٥٣. انظر شرح المفصل، مكتبة المتنبى القاهرة (د.ت)، ج ٣، ص ٧١. وشرح ابن عقيل، دار الفكر، بيروت، ط ١٦ - ١٩٧٤، ج ٣ ص ٢١٩.

٥٤. انظر الزركشى، البرهان فى علوم القرآن، دار الفكر، ط ٣، ١٩٨٠،ج٢، ص ٤٦٣. وكذا حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة (د.ت)، ج ٣، ص ٨٦.

٥٥. ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣، ص ٧١. وابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ص ٣١٥.

٥٦. م ن، ج ٣، ص ٧٢. وكذا ابن هشام، مغنى اللبيب، ج ٢، ص ٢٧٧. وكذا أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار إحياء العلوم، بيروت، ط ٢ – ١٩٨٥، ص ٣١٥.

٥٧. م ن، ج ٢، ص ٥٥، ص ٧٠.

٥٨. انظر سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٨٩. وكذا؛ ابن هشام، مغنى اللبيب، ج ٢ ص ٢٧٧.

٥٩. رقم الشاهد ٦٠٦: " أَبَيتُ كَأَتَى ... ": حاشية الصبان على شرح الأشمونى، ج٣، ص ٦٠.

٦٠. البقرة: ١١.

٦١. انظر ابن هشام، مغنى اللبيب، ج ٢، ص ٢٩٢، ٢٩٣.

٦٢. م ن، ج ٢، ص ٢٩٣ وما بعدها.

٦٣. الكهف: ١٠٣.

٦٤. انظر الكتاب، ج ١، ص ٢٠١.

٦٥. انظر البحر المحيط، ج ٧، ص ٢٣٠.

٦٦. انظر مغنى اللبيب، ج ٢، ص ٢٤٢.

٦٧. انظر د. محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، ص ١٧٤.

٦٨. الكتاب، ج ٢، ص ٣١٥، ٣١٦.

٦٩. انظر شرح ابن عقيل، ج ٢، ص ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١.

٧٠. انظر سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٣١٧. وكذا؛ المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية (د. ت) ج ٤، ص ٤٢٠. وكذا؛ د. محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية، ص ١٧٤، ١٧٥.

٧١. انظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣، ص ٧١. وكذا حاشية الصبان على شرح الأشمونى، ج ٣، ص ٧٢، ٨٨.

٧٢. انظر ابن هشام الأنصارى، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص ٣٠١ وكذا حاشية الصبان على شرح الأشمونى، ج ٣، ص ٧٣.

٧٣. الخصائص، تحقيق محمد على النجار، المكتبة العلمية (د.ت)،ج ١، ص ٢٧٩.

٧٤. م ن، ج ١، ص ٢٨٣.

٧٥. م ن، ج ١، ص ٢٨٣.

٧٦. م ن، ج ١، ص ٢٨٣.

٧٧. الأعلى: ٩.

٧٨. البقرة: ١١١.

٧٩. انظر د.مهدى المخزومى، فى النحو العربى– نقد وتوجيه، ص ٢٨٩، ٢٩٠.

٨٠. انظر الخصائص، ج ١، ص ٢٨٣.

٨١. انظر د. محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية، ص ١٧٧.

٨٢. انظر م ن، ص ١٧٨.

٨٣.انظر محمد بن مصطفى القوجوى، شرح قواعد الإعراب لابن هشام، دراسة وتحقيق إسماعيل إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر بيروت، دار الفكر دمشق ط ١، ١٩٩٥، ص ٦٢. وكذا عبد العزيز محمد بن يوسف الهادى، التعليقات الوافية على شرح الأبيات الثمانية، نحو الجمل، تحقيق ودراسة د. مختار بوعنانى، الفجر للكتابة والنشر وهران، ١٩٩٥، ص ٣١ وما بعدها.

٨٤. انظر مغنى اللبيب، ج ٢، ص ٢٧٥ وما بعدها.